كما أن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة يمثلان الجهات القضائية الإدارية. وتطبق أحكام ق ! م ! على الدعاوى المرفوعة أمام الجهات القضائية العادية والجهات القضائية الإدارية. وبالتالي جاء للتكفل بالمقتضيات الجديدة لقانون التنظيم القضائي من خلال تحديد الإختصاص النوعي لكل أنواع الجهات بمعنى آخر هل سيشمل ق ! م ! كل القواعد المتعلقة بالإجراءات المطبقة من طرف محاكم القانون العام وتلك المطبقة أمام الجهات القضائية الإدارية أم يتم إعداد قانون مستقل لكل منهما؟ من الناحية المبدئية ليس هناك مانع من أن يضم قانون واحد هذه الإجراءات وذلك لكون كل من محاكم القانون العام والمحاكم الإدارية تتبع السلطة القضائية، وكون تخصيص كتاب ق ! م ! يتضمن الإجراءات أمام الجهات القضائية الإدارية سيجنب المشرع تكرار القواعد المشتركة بين الإجراءات أمام محاكم القانون العام والمحاكم الإدارية، أما وضع قانون مستقل للإجراءات الإدارية أمام الجهات القضائية الإدارية ،

Summarized by © lakhasly.com